حوار ثنائي الاتجاه: توسيع نطاق عمل الآلية

استمع الكثير منكم إلينا ونحن نتحدث عن نهجنا الذي يركز على الضحايا/الناجين/الناجيات وعن تفاعلنا ثنائي الاتجاه مع المجتمع المدني السوري، ولكن كيف يمكن ترجمة هذه الجهود على أرض الواقع؟

بعد فترة قصيرة من تعييني رئيسة للآلية، التقيت مع مجموعة من منظمات المجتمع المدني السوري؛ ومنذ البداية، بدت الحاجة واضحة لأن تكون هذه اللقاءات دورية. وبفضل الدعم السخي من هولندا وسويسرا، تم إنشاء منبر لوزان.

وعلى مدار السنوات الخمسة الماضية، أصبح هذا المنبر ركيزةً أساسية لتفاعلنا ثنائي الاتجاه مع منظمات المجتمع المدني السوري في ظل التركيز على نواحٍ متغيرة، حيث تقدم الآلية تحديثات عن التقدم الذي تحرزه، فيما يشارك ممثلو هذه المنظمات معنا آرائهم وأولوياتهم. هذه اللقاءات نصف السنوية أدت إلى إحراز تقدم ملموس في عملنا، وزاد فهمنا لتجارب الضحايا/الناجين/الناجيات من النزاع.

ونحن مدركون إلى الحاجة لتوفير مساحات مخصصة للاستماع إلى أصوات وشواغل الضحايا/الناجين/الناجيات، وكذلك إلى أنه ما تزال هناك الكثير من المجموعات والمنظمات التي تواجه صعوبات في الوصول إلى العدالة الدولية وآليات المساءلة. وخلال العام الماضي، بادرنا إلى استكشاف مزيد من السبل التي تسمح لنا بتوسيع نطاق عملنا.

وقد قمنا بوضع وتنفيذ إطار جديد للتواصل، وعقدنا اجتماعين حضوريين إضافيين في جنيف. وكان الموضوع الأساسي لهذه الجهود خلال عام 2022 هو التحقيق الهيكلي للآلية، وهو الأداة الرئيسية التي نستخدمها لتيسير تحقيق العدالة الشاملة فيما يخص الإجراءات الجنائية وغير الجنائية المتعلقة بالجرائم الدولية الأساسية.

وكانت مشاورات جنيف هي أولى اجتماعاتنا، والتي أصبحت فيما بعد فعالية سنوية مخصصة لمجموعات الضحايا/الناجين/الناجيات ورابطات الأسر. وقد أتاح ذلك المجال لفريق عمل للتعرف على رؤى ووجهات نظر المشاركين بشأن العدالة والمساءلة الجنائية، والاستماع إلى المزيد عن المعوقات التي تحول دون مشاركة بعض المجتمعات في عمليات العدالة. ويكمن الهدف النهائي من هذه المشاورات في تحديد طرق وآليات ملموسة يمكن من خلالها توجيه رؤى من تمت استشارتهم ودمجها في عملنا.

وتم عقد الاجتماع العادي لمنبر لوزان في هولندا في شهر تموز/يوليو، حيث شهد الاجتماع نقاشات بين فريق عمل الآلية ومنظمات المجتمع المدني حول مفهوم التحقيق الهيكلي باعتباره مكوناً من مكونات منظومة العدالة والمساءلة في سوريا.

وكانت آخر فعالية نظمناها خلال العام هي ورشة العمل الأولى بشأن المساءلة والتي عقدت في جنيف وتم تخصيصها لمنظمات المجتمع المدني، حيث وفرت ورشة العمل هذه فرصة لمناقشة التحديات الأساسية التي تواجه عملية توثيق الجرائم الدولية الأساسية، والعمل التحليلي المتعلق بها والمرتبط بواحدة من خطوطنا الاستراتيجية للتحقيق.

وقدمت هذه الاجتماعات التكميلية الثلاثة، فضلاً عن كافة نشاطات ومشاركات الآلية، سواء بالحضور الشخصي أو عبر الإنترنت، فرصة لعقد نقاشات مثمرة تسمح لنا بالاستماع بشكل مباشر إلى أولويات ومخاوف أولئك المتأثرين بالجرائم والانتهاكات التي تغطيها ولايتنا، وكذلك سمحت لنا بالإجابة على التساؤلات المتعلقة بعملنا.

وجاء إطلاق الاستراتيجية الجنسانية للآلية وخطة التنفيذ مؤخراً. ليقدم مثالاً على الكيفية التي ساهمت بها الاستشارات المركزة في التأثير على إحدى استراتيجياتنا الموضوعية، وساعدت في وضع أطر عمل مؤسسية تدمج المنظور الجنساني بشكل كامل في كافة مراحل عملنا.

وفي عام 2023، أتطلع وفريق عمل الآلية مزيد من الفرص للالتقاء بكم والإجابة على تساؤلاتكم؛ ولكي نبين لكم، عندما يكون ذلك ممكناً، إلى أي مدى يشكل النهج القائم على التفاعل ثنائي الاتجاه جزءاً لا يتجزأ من عملنا، سواء باعتبارنا هيئة تابعة للأمم المتحدة، أو جهة ميسرة للعدالة تساعد السلطات القضائية المختصة. إن تعاونكم مع الآلية ودعمكم لعملها يمثل الإعلان الأكثر وضوحاً عن لالتزامنا المشترك بتحقيق العدالة الشاملة.

كاترين مارشي-أويل

تحديث حول التقدم الذي حققته الآلية

دعم السلطات القضائية

في عام 2022، تلقت الآلية **72** طلباً للمساعدة. وبذلك يصل إجمالي طلبات المساعدة من عام 2018 إلى نهاية عام 2022 إلى **237** طلباً. وتتعلق هذه الطلبات بـ **192** تحقيقاً أو محاكمة منفصلة يتم إجراؤها في **15** ولاية قضائية مختصة.

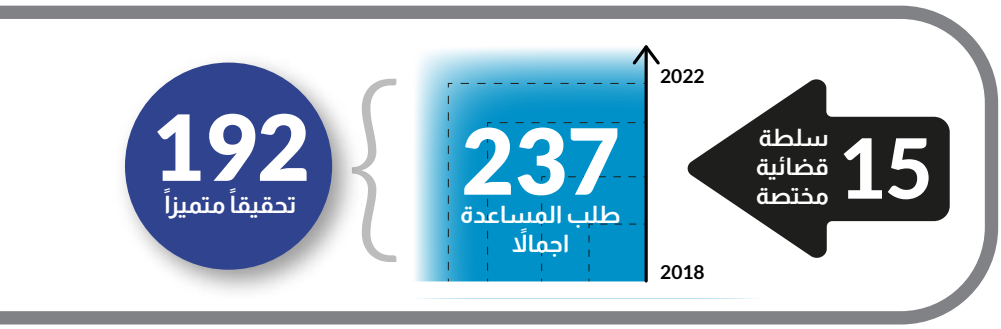

وإضافةً إلى تبادل المعلومات والأدلة، شاركت الآلية أيضاً **35** منتجاً تحليلياً. وتواصل الآلية العمل على توسيع أشكال الدعم الذي تقدمه استجابة لطلبات المساعدة.

وتأخذ هذه المنتجات أشكالاً مختلفة وتغطي مجموعة واسعة من المواضيع، بما في ذلك المذكرات القانونية حول المكونات السياقية للجرائم الدولية الأساسية، والتقارير التحليلية حول الجهات الحكومية أو مراكز الاحتجاز بهدف تحديد المواقع الجغرافية لمسارح الجرائم، وتقارير الخبراء حول مجموعات مسلحة محددة، وملاحظات تحليلية حول الأنماط الإجرامية المميزة. وفي الوقت الذي يتم فيه تطوير غالبية المنتجات بطريقة تمكن من استخدامها في كافة الولايات القضائية التي تدعمها الآلية، فإن الآلية تقوم أيضاً، في حال الطلب من قبل الجهات المختصة، بتخصيص جزء من عملها التحليلي ليناسب الاحتياجات والمتطلبات الفريدة الخاصة بإجراءات جنائية محددة. على سبيل المثال، تم الاعتماد على أحد هذه المنتجات التحليلية المخصصة ومناقشته في المحكمة خلال إجراءات محاكمة جارية حالياً في السويد.

الاتفاقيات المؤسسية

وافق البرلمان الفرنسي مؤخراً على اتفاقية التعاون التي تم توقيعها العام الماضي بين فرنسا والآلية. وفي تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، التقت رئيسة الآلية بالممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة في جنيف لتقديم صك الموافقة على الاتفاقية بين فرنسا والآلية، ونتيجة لذلك دخلت الاتفاقية حيز النفاذ.

وتسمح هذه الاتفاقية للآلية بطلب المعلومات والأدلة من السلطات الفرنسية، بما في ذلك المحاكم الفرنسية، وهو ما لم يكن ممكناً في السابق. كذلك تسمح بالتعاون القضائي بين الآلية وفرنسا، مثل استجواب الشهود وجمع المعلومات على الأراضي الفرنسية.

كما عقدت الآلية مؤخراً ترتيبات مع أستراليا بشأن اضطلاع الآلية بأنشطة التحقيق. وبذلك يصل عدد الاتفاقيات التي أبرمتها الآلية إلى **82** اتفاقية إطارية موزعة كما يلي:

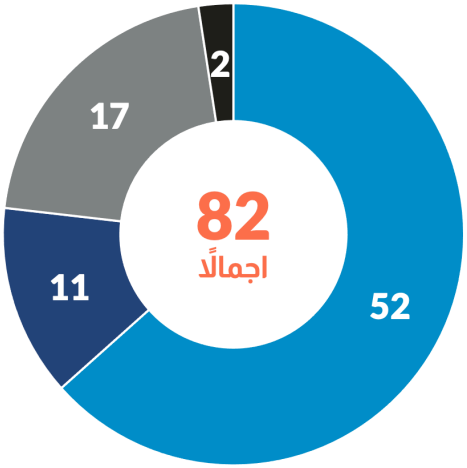

52 منظمة المجتمع المدني

11 منظمة دولية

17 جهة حكومية

02 جهة أخرى

اجمع المعلومات. قم بحفظها. ابحث فيها.

منذ عام 2018، تحتفظ الآلية في مستودع بياناتها المركزي بنحو **138** تيرابايت من البيانات. وجاءت هذه البيانات من **146** مصدراً قدمت ما مجموعه **434** مجموعة من البيانات، وهو ما يمثل نحو **3.75 مليون** سجلاً قامت الآلية بمعالجة نحو **2.3 مليون** سجلاً من بينها.

يجمع فريق عمل الآلية المواد متعددة الصيغ والأشكال (فيديوهات ومواد مطبوعة وملفات صوتية وما إلى ذلك) وبلغات متعددة وبمستويات متفاوتة من الجودة. وتواصل الآلية جهودها للارتقاء بعملية تحديد وتحليل المواد ذات العلاقة لجعلها أكثر تأثيرا وكفاءة وذلك من خلال استخدام الأدوات الرقمية والاعتماد على مقاربات تحليلية جديدة.

ويعني حفظ المعلومات والأدلة بأمان في المستودع المركزي أنه توجد لدى المحققين والمدعين العامين الآن، أو في المستقبل، نقطة انطلاق يمكنهم اللجوء إليها من أجل الحصول على المساعدة في عملهم.

أبرز أنشطة الآلية لعام 2022

اجتماع شبكة الإبادة الجماعية

5 نيسان/أبريل 2022 - عقد الاجتماع الحادي والثلاثون للشبكة الأوروبية للتحقيق في الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب ومقاضاة مرتكبيها والذي استضافته وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية (يوروجست) في لاهاي. وخلال الاجتماع، قدمت نائبة رئيسة الآلية، ميشيل جارفيس، عرضاً حول مفهوم التحقيق الهيكلي للآلية خلال الجلسة المفتوحة. وبحثت الجلسة الاستخدام المتزايد للتحقيقات الهيكلية لدى مختلف السلطات القضائية التي تركز على المساءلة عن الجرائم الدولية الأساسية. وأوضحت السيدة جارفيس أن مفهوم التحقيق الهيكلي للآلية يسترشد بولايتها الفريدة، ويتم تطويره باعتباره أداة رئيسية لتيسير العدالة، مما يساعد على تعزيز التنسيق ضمن منظومة المساءلة بين الجهات الفاعلة التي تعمل على الجرائم المرتكبة في سوريا. كما أن التحقيق الهيكلي هو كذلك وسيلة مهمة لدمج نهج الآلية الذي يركز على الضحايا/الناجين/الناجيات والاستراتيجيات المواضيعية الأخرى للعدالة الشاملة ضمن مسار العمل اليومي للآلية.

مؤتمر بروكسل السادس لدعم مستقبل سوريا والمنطقة

10 أيار/مايو – تم توجيه الدعوة إلى الآلية للمشاركة في الجزء الوزاري من مؤتمر بروكسل السادس وذلك خلال اجتماع وزراء الخارجية. وسلطت كلمة رئيسة الآلية الضوء الدعم الذي تقدمه الآلية إلى السلطات القضائية المختصة، وأهمية أن تظل المساءلة أولوية بالنسبة للدول الأعضاء.

"إن سابقة الوحشية والانتهاكات غير الخاضعة للرقابة في سوريا تنطوي على خطر أن تصبح القاعدة للسلوك خلال النزاعات في جميع أنحاء العالم".

وقدمت رئيسة الآلية خلال الجلسة خمسة اقتراحات لاتخاذ إجراءات ملموسة تلتزم بها الدول الأعضاء، بما في ذلك:

- جددت الدعوة إلى إحالة الحالة السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية واستكشاف الفرص لتوسيع الاختصاصات القضائية المتاحة.
- إزالة العقبات التي تمنع الجهات الوطنية الفاعلة في مجال العدالة من التحقيق في الجرائم الدولية الأساسية في سوريا، وتعزيز قدرات وحدات جرائم الحرب القائمة على مقاضاة هذه الجرائم، بما في ذلك توجيه الاتهامات بشكل تراكمي أو بدلاً من ذلك، توجيه تهم تتعلق بالإرهاب.
- بحث إمكانية الانضمام إلى فرق التحقيق المشتركة القائمة أو إنشاء فرق جديدة.
- التعاون بشكل مباشر مع كيانات مثل الآلية ومواصلة دعم الجهات الفاعلة في المجتمع المدني السوري التي توثق الجرائم أو تدافع عن حقوق الضحايا والناجين/الناجيات.

ويمكن الاطلاع على بقية خطاب السيدة ماركي-أويل هنا، ومشاهدة الفيديو هنا.

المضي قدما على طريق الحقيقة والعدالة: معالجة أزمة المفقودين والاعتقال في سوريا

"يجب أن تكون أولوية عائلات المفقودين هذه جزءاً من أولوياتنا وكذلك جزءاً أساسياً من نهجنا الذي يركز على الضحايا والناجين/الناجيات"

6 أيار/مايو – شاركت الآلية في فعالية نظمتها منظمات المجتمع المدني السورية لمعالجة أزمة المفقودين والاعتقال في سوريا وذلك على هامش مؤتمر بروكسل السادس.

ويمكن الاطلاع على تعليقات السيدة ماركي أويل خلال الفعالية هنا. كذلك يمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل حول استراتيجية الآلية لدعم الجهات التي تبحث مصير المفقودين هنا.

اجتماع شبكة الإبادة الجماعية

19 أيار/مايو – شاركت الآلية في جلسة حوارية خلال إطلاق تقرير ترسيخ المساءلة عن الفظائع الجماعية، الذي أصدره معهد أكسفورد للأخلاقيات والقانون والنزاع المسلح.

وفي مداخلتها خلال الجلسة، استعرضت نائبة رئيسة الآلية قضية الإصلاح الهيكلي في موضوع المساءلة، وركزت على أهمية تعميم نهج يركز على الضحايا/الناجين/الناجيات ضمن عمل آليات المساءلة.

النهوض بالعدالة للأطفال

16 أيلول/سبتمبر – شاركت الآلية في جلسة حوارية حول موضوع "النهوض بالعدالة للأطفال: تعزيز المساءلة" نظمتها مؤسسة "أنقذوا الأطفال" في العاصمة الألمانية برلين. وأطلعت الآلية المشاركين في النقاش على مقاربتها لمعالجة الفجوة الواضحة في توفير الأدلة وفهم الجرائم المرتكبة ضد الأطفال أو الجرائم التي تؤثر عليهم خلال النزاع السوري.

معهد الولايات المتحدة للسلام: تحقيق العدالة في سوريا: تقييم التقدم الذي حققته الآلية

17 تشرين الأول/أكتوبر – شاركت الآلية في حلقة نقاشية نظمها معهد الولايات المتحدة للسلام تحت عنوان: "تحقيق العدالة في سوريا: تقييم التقدم الذي حققته الآلية". ووفرت هذه الفعالية الفرصة لاستعراض الإنجازات التي حققتها الآلية لتيسير تحقيق العدالة، والتركيز على تعاونها مع منظمات المجتمع المدني لتحقيق هذا الهدف، فضلاً عن سعيها لتحقيق أهداف العدالة بمفهومها الأوسع.

اجتماع المائدة المستديرة لأسبوع القانون الدولي بشأن العدالة الشاملة

"... وحتى عندما تكون هناك عملية مساءلة، فإن احتياجات العدالة لفئات معينة من الضحايا والناجين/الناجيات معرضة لخطر الاستبعاد ".

26 تشرين الأول/أكتوبر - خلال أسبوع القانون الدولي في نيويورك، تحدثت نائبة رئيسة الآلية، ميشيل جارفيس، في فعالية بحثت كيف يمكن تيسير تحقيق العدالة الشاملة من خلال اعتماد نهج يركز على الضحايا/الناجين/الناجيات ويتم التعبير عنه بشكل ملموس من خلال استراتيجيات استباقية.

وعقد اجتماع المائدة المستديرة بشأن العدالة الشاملة تحت رعاية بعثات كندا وهولندا وليختنشتاين والسويد، وناقش الدروس المستفادة من جهود العدالة السابقة، وكيفية الانتقال من حيز المبادئ إلى نطاق الممارسة الفعلية التي تحقق نتائج ملموسة.

مؤتمر المبادرة الدولية لمنع العنف الجنسي في حالات النزاع

28 و29 تشرين الثاني/نوفمبر - حضرت نائبة رئيسة الآلية مؤتمر المبادرة الدولية لمنع العنف الجنسي في حالات النزاع الذي استضافته المملكة المتحدة يومي 28 و29 تشرين الثاني/نوفمبر، وشاركت في حلقة نقاشية نظمتها المنظمة العالمية للعمل القانوني بعنوان "المهملون والمحرومون: تحسين الاستجابات للعنف الجنسي والجنساني المرتبط بالنزاع ضد أفراد مجتمع الميم الموسع"، قدمت خلالها أفكاراً ذات صلة بالوضع السوري ومستقاة من الاستراتيجية الجنسانية للآلية.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة: العدالة والمساءلة للناجين/الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في سوريا والعراق

1 كانون الأول/ديسمبر – شاركت الآلية في فعالية نظمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة حول "الناجون والناجيات هم محركو العدالة: العدالة والمساءلة لمواجهة استخدام العنف الجنسي كسلاح حرب في العراق وسوريا وفي العالم بأسره". وتحدثت الآلية خلال الفعالية عن التطبيقات العملية لاستراتيجيتها الجنسانية من خلال توثيق الجرائم الجنسية والجنسانية، وعن الأبعاد الجنسانية العامة لعمل الآلية.

الفعاليات التي نظمتها الآلية

- حزيران/يونيو – مشاورات جنيف، اجتماع مخصص لمجموعات الضحايا/الناجين/الناجيات ورابطات الأسر
- تموز/يوليو – منبر لوزان، اجتماع دوري يجمع الآلية ومنظمات المجتمع المدني بدعم من هولندا وسويسرا
- تشرين الثاني/نوفمبر – ورشة عمل المساءلة، مخصصة لمنظمات المجتمع المدني بهدف مناقشة الفرص والتحديات التي تواجه عملية التوثيق

نشر وإطلاق الاستراتيجية الجنسانية للآلية وخطة تنفيذها

لقد أظهر التاريخ أن هناك حاجة إلى ما هو أكثر من النوايا الحسنة لضمان العدالة للجميع، بما في ذلك النساء والأطفال والأشخاص ذوي الميول الجنسية والهويات الجنسانية المتنوعة، وغيرهم من المعرضين لخطر التهميش في عمليات المساءلة. ومنذ تأسيسها، كانت الآلية واضحة في أن الاستراتيجيات المصممة خصيصاً، والالتزام الحقيقي بتنفيذها، وتوفير الموارد والخبرات هي جميعاً مكونات أساسية لعملها في دعم العدالة الشاملة.

ومن هذا المنطلق، وضعت الآلية استراتيجية جنسانية شاملة وخطة تنفيذ متاحة الآن كوثيقة عامة باللغتين العربية والإنجليزية، ويمكن تنزيل النسخة المختصرة والتقنية من موقعنا الإلكتروني هنا.

وتركز الاستراتيجية على تطبيق إجراءات واضحة وملموسة لفهم والتعامل مع العنف والحرمان الجنسانيين ضمن جهود المساءلة. كما تبني الاستراتيجية على الدروس الرئيسية المستقاة من جهود المساءلة على مدى العقود الثلاثة الماضية، بحيث يتم تخصيصها للسياق السوري. واستفادت الاستراتيجية بشكل كبير من المشاورات المكثفة مع المحاورين السوريين وغيرهم من محاوري المجتمع المدني، وكذلك من الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة والخبراء الخارجيين في مجالات الجنسانية والقانون الجنائي الدولي.

وتجسد الاستراتيجية الالتزام الرسمي للآلية بضمان ألا يؤدي الحرمان الجنساني إلى الحد من احتمالات تحقيق العدالة. كما توفر رؤى ذات صلة بعمليات المساءلة المتعلقة بحالات النزاع الأخرى.

وعقدت الآلية فعاليتين لإصدار الاستراتيجية الجنسانية، حيث استضافت السويد وكندا وهولندا الفعالية الأولى في **11 تشرين الأول/أكتوبر** في مقر الأمم المتحدة في جنيف.

وبعد الكلمات الافتتاحية التي أدلى بها سفراء وممثلو الدول الأعضاء، تحدثت السيدة كاثرين ماركي-أويل عن الأسباب التي دفعت الآلية لاتخاذ قرار اعتماد استراتيجية جنسانية كجزء من نهجها الذي يركز على الضحايا/الناجين/الناجيات.

مصدر الصورة: السفارة النمساوية في لاهاي

وكان حفل الإطلاق في جنيف مفتوحاً أمام دبلوماسيي الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة في الأمم المتحدة، كما تم بثه عبر الإنترنت لجمهور أوسع. ويمكن مشاهدة مخلص للفعالية هنا.

وعقدت الفعالية الثانية في **22 تشرين الثاني/نوفمبر** في لاهاي بالشراكة مع وزارة الشؤون الخارجية في مملكة هولندا، والسفارة النمساوية في لاهاي، وشبكة المرأة في القانون الدولي.

وألقى مدير المنظمات المتعددة الأطراف وحقوق الإنسان، جيرارد ستيغز، خلال الحدث الذي عقد في وزارة الخارجية الهولندية، كلمة ترحيبية بالحاضرين من ممارسي القانون الجنائي الدولي والأكاديميين والدبلوماسيين.

وقدمت كلتا الفعاليتين فرصة لمشاركة الاستراتيجية مع جمهور أوسع، ومناقشة أهمية المعالجة الاستباقية لقضايا المساواة بين الجنسين والإدماج في جهود العدالة الجنائية الدولية، بما في ذلك من خلال تطبيق تحليل جنساني في جميع أعمال المساءلة.

تواصل معنا

في حال كان لديكم أي تعليقات، أو استفسارات، أو كنتم تودون الحصول على أي معلومات تتعلق بالاستراتيجية الجنسانية للآلية وخطة التنفيذ، أو لطلب استخدام محتوى، يرجى التواصل معنا عبر البريد الإلكتروني iiimsyria@un.org